

مقدمة

تلعب الجامعة دورا أساسيا في دفع حركة التقدم والتوجيه لما يناط لها من مسؤولية تكوين الأطر اللازمة للتنمية في مختلف قطاعاتها، ويعتمد مستقبل الأمة على الجامعة ويتضح ذلك في توثيق وتنمية العلاقة بينها وبين المجتمع، إذا كان التعليم قوة فإنه على رأس هذه القوة نجد قوة أكبر وهي الجامعة، هناك دعوات من المختصين والخبراء وصيحات من الرأي العام كلها تجمع على أن الجامعة لا بد أن تعمل على توثيق صلتها بالمجتمع عموما. إن التعليم العالي و باعتباره آخر مرحلة في المنظومة التعليمية، يمد سوق الشغل برأس المال البشري المكون تكوينا عاليا و المتخصص في مختلف الميادين و المؤهل و القادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية و الاقتصادية المحلية و العالمية الذي يحقق النمو الاقتصادي المرجو.

شهدت معدلات البطالة خلال العشريات الأخيرة لدى حاملي شهادات جامعية في الجزائر ارتفاعا مقارنة مع حاملي الشهادات الأخرى و حتى الذين لا يملكون شهادة، وتعود هذه المعدلات غير المسبوقة من البطالة إلى ازدياد كبير لأعداد الخريجين بشكل ملحوظ في ظل تراجع جودة مخرجات التعليم التي يتطلبها سوق العمل، ومحدودية الفرصة في الحصول على عمل في الخارج، والتي لا تتعلق بسوق العمل واحتياجاته بقدر ما تتعلق بجودة الأداء التعليمي وبالتالي جودة مخرجات العملية التعليمية وخاصة التعليم العالي، علاوة على عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم للظروف الاقتصادية الصعبة.

سنركز من خلال هذه الدراسة على رصد ظاهرة الخريجين كما و نوعا و ذلك من خلال عملية تحليل للواقع المرتبط بالمؤسسات التعليمية الجامعية و سوق العمل و قياس لمخرجات التعليم والمهارات اللازمة لسوق العمل أملين أن تسهم هذه الدراسة في عملية توجيه علمي لكل من صانعي القرار والمؤسسات التعليمية وسوق العمل والخريج نفسه، وبناء على ذلك نطرح التساؤلات التالية:

ماهي التطورات التي شهدتها قطاع التعليم العالي من خلال الإحصائيات التي توفرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول خريجي الجامعة الحاصلين على شهادات في الجزائر؟ هل السياسات المنتهجة تجاه قطاع التعليم العالي ستؤدي إلى توظيف الكم الهائل من هؤلاء الخريجين الذين ترتفع أعدادهم سنويا حاليا و مستقبلا أم أن سوق العمل سيكون غير قادر على احتواء جزء كبير منهم؟

أولا: تحديد المفاهيم

1. مفهوم الجامعة: يقصد بها المؤسسة التربوية العلمية المنظمة التي تقع على قمة السلم التعليمي في المجتمع وتقوم بإعداد الفرد مهنيا، بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة وإعداد الباحثين (محمد، بدون سنة، ص 4).

2. مفهوم التعليم العالي

هو التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، التكوين أو التكوين الموجه الذي يتم بعد

المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

تختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك: الجامعة، الكلية، الأكاديمية، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي و تطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها، مثل: الكلية، المعهد الأكاديمية، المدرسة العليا، و هذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر (نمور، 2011-2012، ص 14).

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و لا يجد فرص العمل المطلوبة و ليس له مورد رزق، كما تعرف عند الاقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة، المقصود بالبطالة هو تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة و الرغبة في العمل، و يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشكلين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة

(السريتي، نجا، 2008، ص ص 219-321).

ثانيا: قطاع التعليم العالي في الجزائر

1. تطور التعليم العالي في الجزائر

تعود بداية التعليم العالي الرسمي في الجزائر فعليا إلى ما بعد الاستقلال، وقد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفت الجزائر خلا مسيرتها وتحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أولى النصوص التنظيمية الجزائرية التي عالجت إشكالية الهيكل الإداري المكلف بتسيير مؤسسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، كان المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية، فبموجب هذا المرسوم أحدثت وزارة التربية الوطنية مديرياتها، لمديرية التعليم العالي التي يمكن اعتبارها النواة الإدارية الأولى لمرفق التعليم العالي والبحث العلمي الذي سيظهر بعد حوالي عشرة سنوات، وتمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، كما تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسية.

بين 1970 و 1997 تم باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، والتي بادرت بدورها إلى إصلاح التعليم العالي سنة 1971، حيث كان يتعين على الجامعة أن تصلح نفسها إصلاحا عميقا وأن تباشر مجموعة من التحولات انطلاقا من سنة 2002 تم توسيع الخريطة الجامعية إلى إقامة جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية، كما كان التوزيع شاملا لكافة نواحي الوطن من أجل تحقيق التوازن الجهوي، مما ساهم في تدعيم هيكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين وانطلاقا من الوعي بما يقتضيه هذا الإصلاح الهام من جهد في التصور والتنفيذ والمتابعة والتقييم و ما يتطلبه من حشد للإمكانات، فقد

استمر العزم على أن يكون التحول إلى نظام ل.م.د LMD الذي بات توجهها عالميا مبنيا على مسعى ينبذ التسرع والانفراد بالرأي، ويقوم على الواقعية والتشاور و التدرج في التنفيذ (الزاحي، 2013-2014، ص ص 237-248).

2. خصائص التعليم العالي في الجزائر

أ. القطاع الخاص

منذ عام 2008 تم اتخاذ القرار بإنشاء جامعات خاصة في الجزائر، مع ذلك فإن الشروط التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل إنشائها ، تبدو صعبة التحقيق سواء من حيث الضمانات المالية أو التنظيم الإداري حتى الآن تم تقديم ملف طلب واحد فقط لإنشاء جامعة خاصة على مستوى القسم المعني لكن الشروط لم تتحقق بالكامل ، لا توجد حتى الآن مؤسسة خاصة للتعليم العالي في البلاد رغم أن ذلك ممكن قانونيا.

ب. نظام مركزي

يتميز نظام التعليم العالي الجزائري بمستوى عال من المركزية ، يتجلى ذلك في إضافة الطابع الرسمي على النظام ككل، ومشاركة الدولة على جميع المستويات، ومشاركة أعضاء الحكومة في جميع مجالس إدارة المؤسسات، وغياب القطاع الخاص ولهذه المركزية الكبيرة كما سنرى العديد من العواقب على الجامعات.

ت. إصلاح التعليم العالي

أحد أهم أهداف الإصلاح هو الاندماج المهني للخريجين. فإمكانية توظيف الخريجين تعد واحدة من أهم مؤشرات جودة التدريب وأهميته وفائدته الاجتماعية والاقتصادية.

3. أنواع مؤسسات التعليم العالي

توجد أنواع مختلفة من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

- الجامعات

- المراكز الجامعية

- المدارس: المدارس العليا العادية ، المدارس الوطنية العليا ، المدارس الإعدادية ، المدارس الإعدادية المتكاملة.

تتمثل إحدى سمات نظام التعليم العالي الجزائري في وجود مراكز جامعية بالإضافة إلى الجامعات، فمراكز الجامعة و على الرغم من أنه لا توجد لها وصاية غير الوزارة، إلا أنها مرتبطة بجامعة حالية ومن الممكن أن تصبح جامعة في المستقبل، إنها تشكل بالتالي قطباً من النشاط الذي يسمح بتطوير التعليم العالي على المستوى المحلي، إن تكوين ومهام وصلاحيات المجالس العلمية والإدارية للمراكز الجامعية متطابقة تقريبا مع المجالس العلمية والإدارية للجامعة.

المدارس الوطنية والمعاهد الوطنية هي المسؤولة عن تدريب المهندسين، قد يكون هذا التدريب محددًا لقطاع معين من النشاط، أو يمتد إلى مجالات أخرى ، كما تقوم كليات تدريب الأساتذة العليا بدور تدريب معلمي الطور الابتدائي والثانوي ، حيث يتم إدارة المدارس من قبل مجلس الإدارة، يرأسها مدير يساعده نائب مدير وأمين عام ومدير المكتبة ولديها هيئات تقييم علمية (World Bank, 2012, pp 6-7) .

4. التعليم العالي بالأرقام

نلاحظ خلال السنوات الأخيرة أن الإناث أكثر من الذكور في المرحلة الثانوية والدراسات العليا (الجامعة) ، هو تطور مذهل مقارنة مع سنتي 1963-1964، حيث شكلت الإناث خمس طلاب المدارس الثانوية فقط، و حاليا يشكّلن ما يقارب 60%، و خلال عام 1995 ولأول مرة، تجاوز عدد الفتيات عدد الفتيان الملتحقين بالمدارس الثانوية: من بين 853000 طالب نصفهم فتيات، منذ ذلك الوقت ارتفعت حصة الفتيات بشكل طردي لتصل إلى 58% في عام 2010 فهذه الظاهرة هي أكثر وضوحا لدى طلاب السنة النهائية أو السنة الأخيرة من التعليم الثانوي المؤدية إلى درجة البكالوريوس حيث قدرت نسبة الفتيات أكثر من 62% من القوى العاملة بين سنتي 2010/2011 (Ouaddah-Bedidi, 2016, p 7).

ارتفع عدد الطلبة من 2500 سنة 1962 إلى حوالي 405000 خلال الدخول الجامعي 1998-1999 في مختلف الأطوار، وهو نفس عدد كل الطلبة المتخرجين من الجامعة الجزائرية منذ 1962، حيث أجبرت متطلبات التعليم العالي الكثير من الدول النامية بما فيها الجزائر على تركيز جهودها على الناحية الكمية من التعليم دون الناحية النوعية، وقد ازدادت حدة هذه الوضعية بسبب التزايد السريع لأعداد الطلبة في الجامعات الجزائرية، حيث انتقل العدد من 24.334 طالب خلال الدخول 1971-1972 إلى 61.410 خلال الدخول الجامعي 1979-1980 و 153.043 بين 1986-1987، حيث فاق الضعف خلال ست سنوات نظرا لجهود الدولة المستمرة (الزاحي، 2013-2014، ص 247).

حسب الديوان الوطني للإحصائيات (منشورات الجزائر بالأرقام) و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بلغ عدد المسجلين في التدرج و ما بعد التدرج حوالي 372 647 و 19 225 خ-لال السنة الجامعية 1998-1999 ليترفع إلى 1 447 064 و 76 921 على التوالي خلال السنة الجامعية 2017-2018، كما بلغ عدد حاملي الشهادات 44 531 ليصل إلى 303 100 خلال 1998-1999 و 2016-2017 على التوالي، أما فيما يخص المسجلين في جامعة التكوين المتواصل فقد بلغ عدد المسجلين فيما قبل التدرج و التدرج 14 281 و 25 569 ليصل إلى 73 198 و 53 276 خلال السنتين الجامعيتين 1998-1999 و 2016-2017 على التوالي ، أما حاملوا شهادات التكوين المتواصل فقد ارتفع عددهم من 3 019 إلى 7 999 كما بلغ عدد المسجلين خارج وزارة التعليم العالي في التدرج 9 940 خلال السنة الجامعية 1998-1999 ليصل إلى 17 267 خلال 2017-2018، و قد بلغ عدد حاملي الشهادات خارج وزارة التعليم العالي 4 078 بين 1998-1999 ليقدّر بحوالي 4 915 بين 2016-2017.

جدول 1: الطلبة المسجلون في مختلف المستويات و حاملوا الشهادات في الجزائر بين 1998-2018

السنة الجامعية	1999-98	2001-00	2004-03	2005-04	2008-07	2015-14	2017-16	2018-17
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي								
المسجلون في التدرج	372 647	466 084	622 980	721 833	952 067	1 165 040	1 416 045	1 447 064
المسجلون في ما بعد التدرج	19 225	22 533	30 221	33 630	48 764	76 510	76 202	76 921
حاملوا شهادات و.ت.ع.ب.ع	44 531	65 192	91 828	/	146 889	311 976	303 100	/
جامعة التكوين المتواصل								
المسجلون فيما قبل	14 281	19 783	28 670	23 273	29 764	48 505	73 198	/

								التدرج
70 170	53 276	47 924	42 628	36 364	34 581	33 043	25 569	المسجلون في التدرج
/	7 999	7 530	9 914	/	3 518	/	3 019	حاملو شهادات
								جامعة التكوين
								المتواصل
خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي								
17 267	17 736	18 509	11 227	3 252	7 688	7 566	9 940	المسجلون في التدرج
/	4 915	7 474	2 748	/	1 969	2 730	4 078	حاملو شهادات خارج
								و.ت.ع.ب.ع

المصدر: السنة الجامعية 1999-98: (ONS, 2001, p 17)

السنة الجامعية 2001-00: (ONS, 2003, p 21)

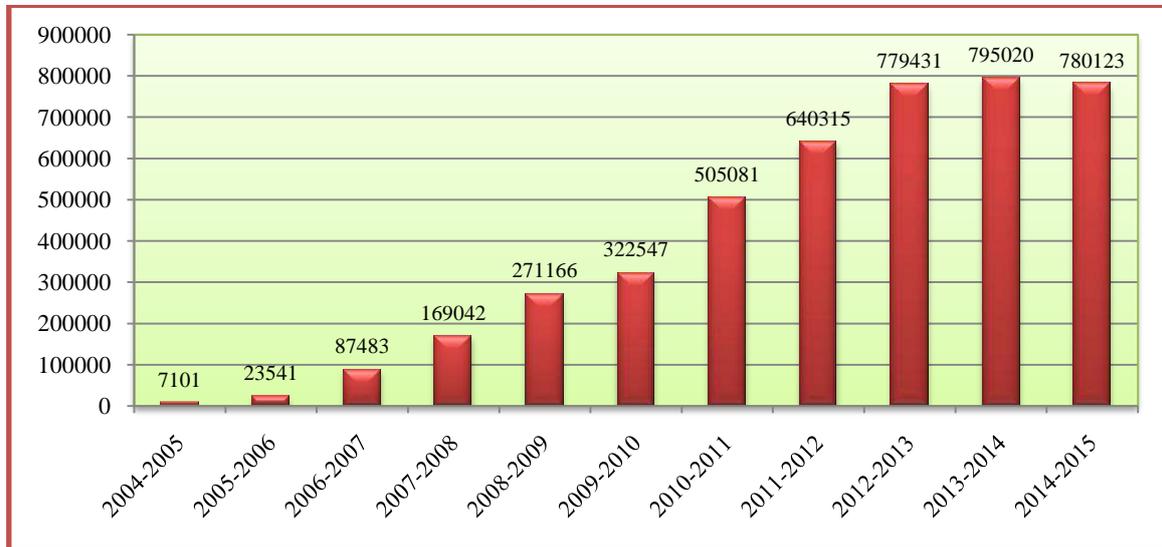
السنة الجامعية 2005-03: (ONS, 2006, p 22)

السنة الجامعية 2008-07: (ONS, 2009, p24)

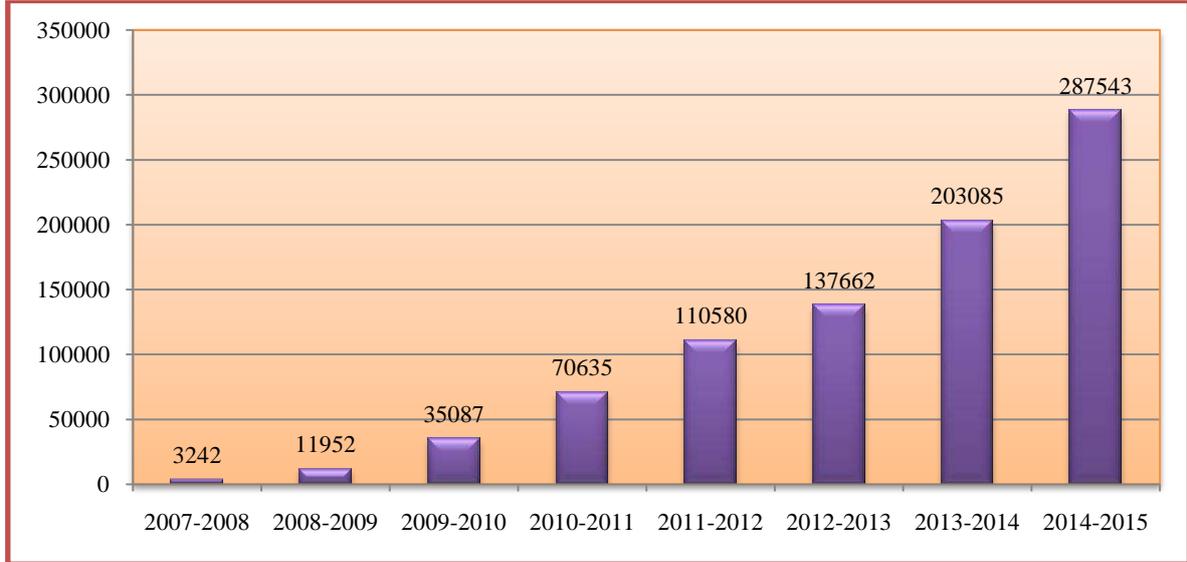
السنة الجامعية 2017-14: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، ص 30)

السنة الجامعية 2018-17: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2018، ص 26)

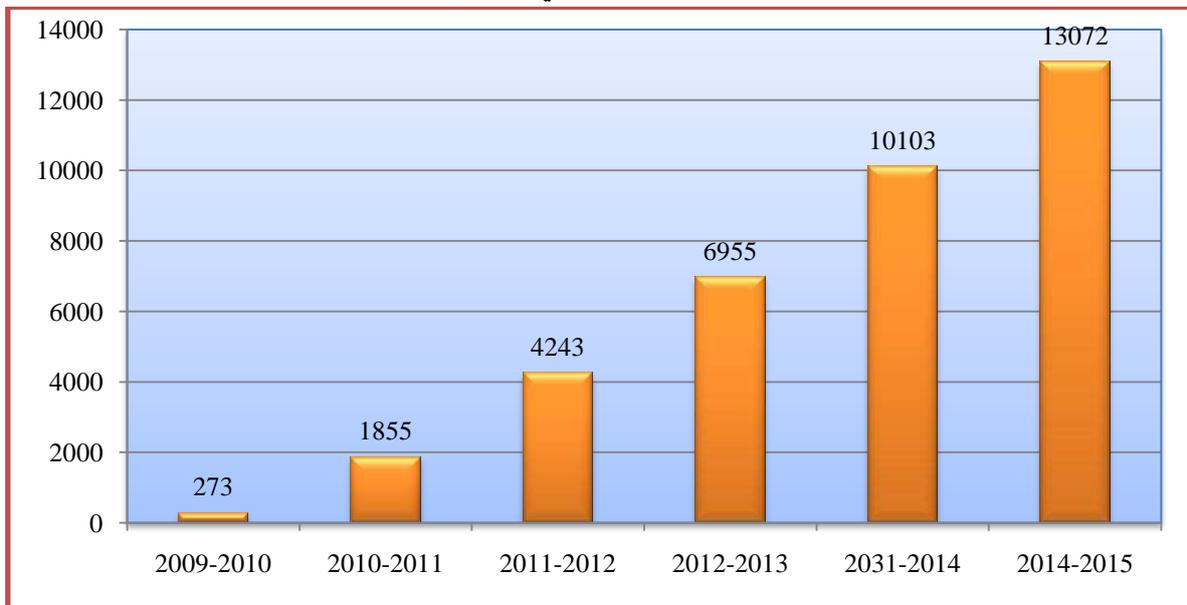
شكل 1: إحصائيات الطلبة المسجلين في الليسانس بين 2004-2015



شكل 2: إحصائيات الطلبة المسجلين في الماجستير بين 2007-2015



شكل3: إحصائيات الطلبة المسجلين في الدكتوراه بين 2009-2015



المصدر: (MESRS-DGEFS, s.d, PP 7-9)

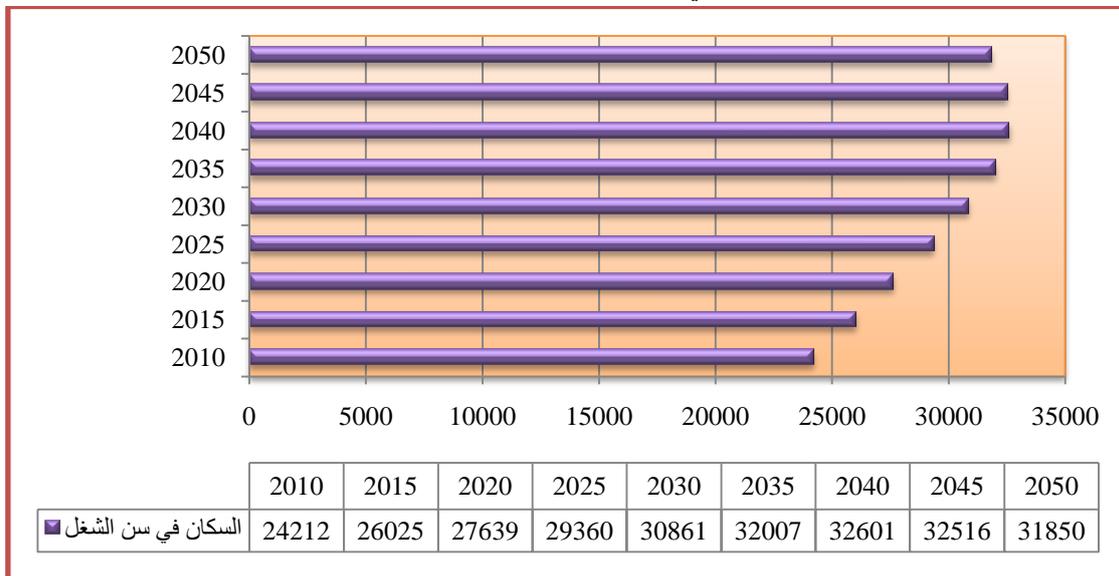
ثالثا: تطور سوق العمل في الجزائر

1. السكان في سن الشغل

رغم انخفاض وتيرة نمو السكان في سن الشغل فهي تمثل جزءا كبيرا حوالي 4.2% بين سرتي 1980 و 1985 إلى 2.9% بين 2000 و 2004 بالمقارنة مع سنة 1970 أين بلغت قيما قصوى من مجموع السكان الكلي. ابتداء من سنة 2010 يتوقع أن تستقر معدلات السكان في سن الشغل وذلك لعدة سنوات قادمة بين 67 و 70% من مجموع السكان الكلي. إن النمو الديمغرافي عامل أساسي لهذا التطور الكبير الذي أدى إلى انتشار الفقر بسبب ارتفاع معدلات البطالة (Boukila, Talahite, 2007, p3).

من ناحية أخرى فإن نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 29 سنة ستشهد انخفاضا كبيرا في الوقت الحاضر 25% من إجمالي السكان، حيث ستبلغ أقل من 20% خلال سنة 2040، بعبارة أخرى أقل من 1 على 5 من سكان المغرب العربي سيكون في المدرسة الثانوية أو الجامعة أو يبحث عن وظيفة للمرة الأولى، كما أن عدد السكان سينخفض في سن الشغل بشكل طفيف، حيث يمثل في سنة 2010 أكثر من ثلثي السكان (67.9%) و سيمثل خلال 2040 حوالي 64% من مجموع السكان، ستزيد القوة العاملة بنسبة 26% خلال تلك الفترة من 53 إلى 67 مليون شخص وسيكون هؤلاء معرضين للبطالة، حيث ستكون المنافسة قوية في سوق العمل بالنسبة للأفراد الذين بلغوا سن العشرين في الفترة 2000-2025 وهي فترة تصل فيها الأجيال التي بها أعداد كبيرة من السكان إلى سن الشغل والزواج (Kateb, 2014, pp 7-9).

شكل 4: تطور سكان الجزائر في سن الشغل بالألف من 15-64 سنة بين 2010-2050



المصدر: (Kateb, 2014, p10)

2. معدل النشاط الاقتصادي

تتضمن الفئة السكانية النشيطة مجموع الأشخاص البالغين من العمر 15 و 59 سنة الذين يشتغلون أو يبحثون عن عمل، وقد بلغ عددهم 12.463 مليون سنة 2018 مقابل 2.560 مليون سنة 1966، وقد سجل معدل الشغل ارتفاعا (عدد السكان المشتغلين/ عدد السكان الكلي) من 21.16% سنة 1966 إلى 27.90% سنة 1998 إلى 41.7% سنة 2008 لينخفض إلى 36,8% سنة 2018، ومع نهاية سنة 1998 بلغ معدل الشغل لدى الإناث 9.72% سنة 1998 مقابل 1.81% فقط سنة 1966، أما فيما يخص الذكور فقد بلغ هذا المعدل 40.36% إلى 45.68% خلال نفس الفترة (Cherif, s.d, p 18)، وقدر بـ 13,2% لدى الإناث و 60,1% لدى الذكور في 2018 (ONS, 2018, p 1).

بلغ معدل النشاط الاقتصادي 42% إلى 49% بين تعدادي السكان 1977 و 1998، ليخضع إلى 40% خلال الفترة الأخيرة، إن هذا التطور نتج عن ارتفاع الفئة السكانية النشيطة للإناث خلال العشريتين الأخيرتين من 5.5% سنة 1977 إلى 17% سنة 1998 لينخفض إلى 12.4% سنة 2005 ويعاود الارتفاع إلى 16.4% سنة 2018، في المقابل استقر هذا المعدل لدى

الرجال 80% بعد أن بلغ 85% في تعداد 1987 لينخفض إلى 66.7 سنة 2018، هذا يوضح تأثير المستوى التعليمي على المشاركة في سوق العمل (Boukila, Talahite, 2007, p 7).

جدول 2: تطور معدل النشاط الاقتصادي بالمئة بين 1966-2018

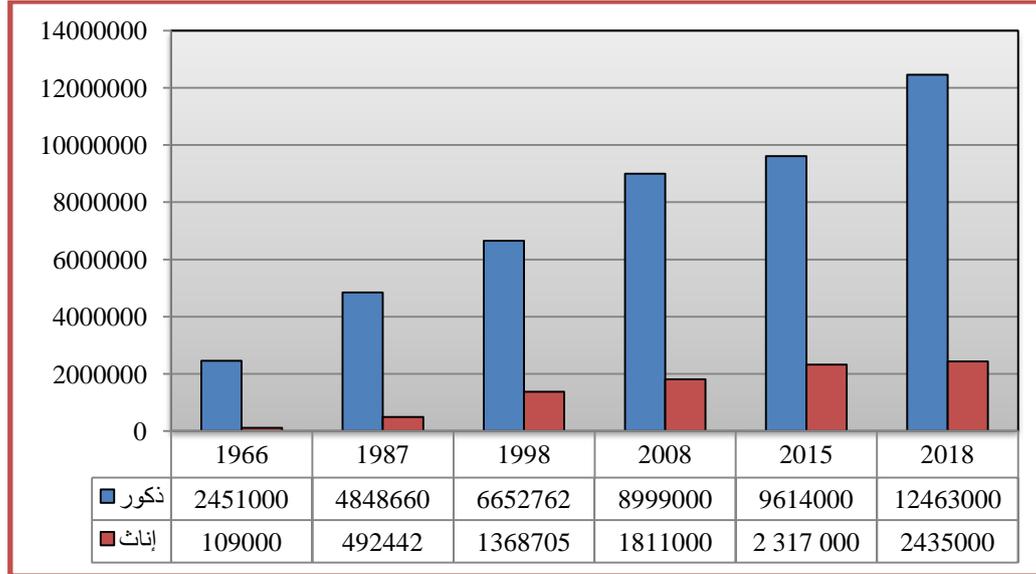
السنوات	1966	1977	1987	1998	2005	*2015	**2018
م.ن.الاقتصادي %	45,83	42,11	47,04	48.81	41	41.8	41.7
ذكور	89,06	81,51	85,08	80,07	69,2	66.8	66.7
إناث	3,85	5,43	8,7	16,96	12,4	16.4	16.4

المصدر: ONS, RGPH 66-77-87-98 et diverses années: 1966-2005

2015: (ONS, 2015, p3)

2018: (ONS, 2018, p3)

شكل 5: تطور الفئة السكانية النشيطة في الجزائر من 15 سنة فأكثر حسب الجنس بين 1966-2018

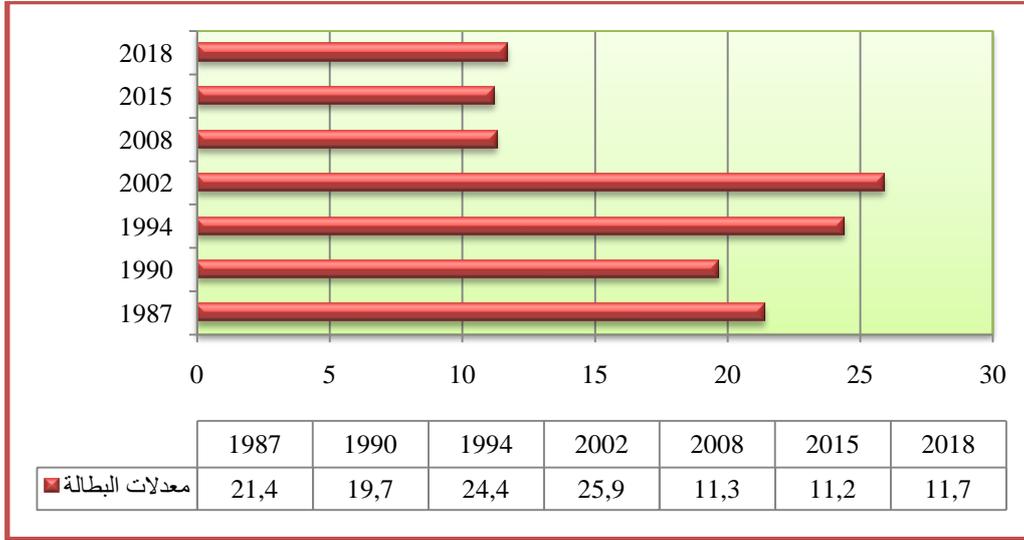


المصدر: ONS, Les principaux résultats du sondage, Alger

3. معدلات البطالة

الملاحظ أن معدلات البطالة تضاعفت بين سنتي 1990 و 1997 وقد مست 20% من السكان وبالخصوص الشباب و حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS فقد عرفت هذه المعدلات انخفاضا محسوسا خلال السنوات الأخيرة لتبلغ 21.4 % سنة 1987 و تصل إلى أعلى مستوياتها سنة 1998 حوالي 28%، ثم انخفضت تدريجيا إلى 11.7 % سنة 2018، فتوفير مناصب الشغل يبقى أمرا جزئيا يقابله مشكل التنمية في الجزائر . (Boukila, Talahite, 2007, pp 3-10)

شكل 6: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1987-2018



المصدر: ONS, RGPH et MOD diverses années

رابعا: بطالة حاملي الشهادات العليا في الجزائر

إن وضعية الشغل في الجزائر عرفت تدهورا منذ النمو السكاني السابق، حيث أن مناصب الشغل أصبحت نادرة و قد بلغ عدد البطالين 650000 سنة 1984 إلى 1800000 سنة 1989 إلى 2100000 في عام 1995، و من بين 100 عامل هناك 31 فقط يجدون وظيفة و69 هم بطالون.

البطالة التي شهدتها الجزائر متعلقة بالإدماج ، و أكثر من 63% من البطالين يبحثون عن أول عمل لهم و 62.5% شباب في الفئة 15-19 يعتبرون بطالين، حيث أن 85% من الأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة هم أقل من 30 سنة، هذه البطالة مست الشباب مهما كان مستواهم التعليمي، و يمكن اعتبارها بطالة الذين معهم شهادات فهذه الوضعية ستفاقم، ومع النمو الديمغرافي سيرتفع السكان المشتغلون ب 3.6% سنة 2010 (في سنة 1985 العدد الكلي للسكان المشتغلين كان 4.9 مليون، و سيصبح 12 مليون سنة 2010)، حيث يجب خلق 300.000 منصب عمل على الأقل في العشريتين القادمتين من أجل تشغيل طالبي العمل الجدد، إن البلاد تعرف مستوى بطالة ضخمة جدا (Mutin, 2009, pp 11-15).

إن عدم التنسيق بين التعليم و التوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم و هذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية، و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة و قد نتج عنه زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل، و عدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها و عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل (بلقاسم، خدادمية، 2011، ص ص 10-11).

حسب الديوان الوطني للإحصائيات تبين المعطيات في الجدول رقم 3 أن نسبة البطالة مرتفعة عند فئة الشباب الجامعيين إذا ما قورنت بالمستويات الأخرى وكذلك بفئة الحاصلين على شهادة التكوين المهني، حيث قدرت نسبة البطالة لدى الجامعيين 20.3% خلال سنة 2010 و 17.8% في سنة 2018 ، كذلك سجلت نسبة البطالة لدى الحاصلين على شهادات التعليم العالي

ارتفاعا بين 21.4% و 18.5% لنفس الفترة ولو أن هناك انخفاضا طفيفا ثم تليها نسبة البطالة لدى حاملي شهادات التكوين المهني بين 12.5% و 13.7%، ثم الأشخاص بدون شهادة حيث تنخفض لديهم نسبة البطالة مقارنة بحاملي الشهادات الأخرى بين 7.3% و 9.0%.

جدول 3: معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها في الجزائر بين 2010-2018

المستوى التعليمي				
السنة	2010	2013	2016	2018
بدون تعليم	1.9	2.7	4.6	3.1
ابتدائي	7.6	6.7	7.1	7.1
متوسط	10.7	11.1	10.8	12.2
ثانوي	8.9	9.7	9.3	11
جامعي	20.3	14.0	12.9	17.8
الشهادة المحصل عليها				
بدون شهادة	7.3	8.1	8.3	9.0
شهادة التكوين المهني	12.5	12.3	12.1	13.7
شهادة التعليم العالي	21.4	14.3	13.2	18.5
المجموع	10	9.8	9.9	11.7

المصدر: (ONS, 2016, p 6), 2013 : (ONS, 2013, p 7), 2010 : (ONS, 2010, p 6)

2018 : (ONS, 2018, p7)

خاتمة

تواجه الجامعات بوصفها مؤسسة تعليمية وطنية العديد من التحديات الخارجية والداخلية يفرضها الواقع الدولي والتحولت الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية وتغير متطلبات سوق العمل، وفي ظل الكم الهائل من خريجي الجامعات لم يعد هذا الجهاز كافيا لاستيعاب هذا العدد الهائل، لذا كان على الهيئات الرسمية إيجاد بدائل لاستيعاب هذه الفئة التي صرفت الدولة الكثير من أجل تكوينهم، ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على استراتيجية تقوم على مقارنة أساسها اقتصادي ترمي إلى تكوين قوة عاملة مدربة والعمل على استحداث آلاف المناصب كل سنة، إلا أن هذا الأمر غير كافي إذ يتطلب الأمر إيجاد آلية تضمن مواكبة سياسات التعليم العالي مع تطور وحجم سوق العمل المحلي.

إن افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني والمهني وعدم التنسيق بين السياسات التعليمية والتوظيف كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في الجزائر في قطاع التعليم يحتاج إلى المراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم مثل ما نشهد، لذلك ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات

الدولة نحو قطاع التعليم العالي وذلك من خلال إحداث توازن بين العالم الأكاديمي وعالم الشغل لتقليص الفجوة بين مدخلات التعليم العالي وبين مخرجاته وما يتطلبه من يد عاملة، وهذا يستدعي خفض نسب البطالة عن طريق إيجاد حلول فعالة وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات سوق الشغل في الجزائر و بما يحقق أغراض التنمية المحلية للاقتصاد المحلي، و لا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم تكوينها علميا و مهنيا.

قائمة المراجع

1. الديوان الوطني للإحصائيات، (2017)، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، الجزائر العاصمة.
2. الديوان الوطني للإحصائيات، (2018)، الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، الجزائر العاصمة.
3. محمد علي، أميرة، (بدون سنة)، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع (بحث)، المؤتمر السادس / التعليم العالي ومتطلبات التنمية، كلية التربية، جامعة البحرين.
4. الزاحي، سمية، (2013-2014)، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، معهد علم المكتبات، جامعة قسنطينة 2.
5. بلقاسم، ماضي، خدامية، أمال، (2011، سبتمبر، 20)، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها(بحث)، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار.
6. السريتي، محمد، نجا، علي، (2008)، مبادئ الإقتصاد الكلي(ط1)، القاهرة، مؤسسة رؤية.
7. نمور، نوال، (2011-2012)، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة.
- 8- BoukiIa, Rafik, Talahite, Fatiha, (2007,Mars,21-25) , Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie(Recherche), Eight mediterranean social and political research meeting .
- 9- CHERIF, Assia, (s.d.),Participation Socio économique de la femme Un Etat des lieux - Cas de l'Algérie ,18.
- 10- Kateb ,Kamel, (Nouembre, 2014), Transition démographique, jeunesse et marché du travail au Maghreb(Recherche), actes du XVIIe colloque international de l'AIDELF sur démographie et politiques sociales,Ouagadougou.
- 11- Mutin, Georges, (2009) ,Le contexte économique et social de la crise algérienne, publié dans La crise algérienne : enjeux et évolution1997.
- 12- MESRS-DGEFS,(s.d), L'enseignement supérieur en Algérie, DIRECTION GÉNÉRALE DES ENSEIGNEMENTS ET DE LA FORMATION SUPÉRIEURS, Alger.
- 13- ONS, (2003) , L'Algérie en quelques chiffres 2001, office national des statistiques, Alger.

- 14- ONS, (2006), L'Algérie en quelques chiffres 2005, office national des statistiques, Alger
- 15- ONS, (2010), EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2010, office national des statistiques, Alger.
- 16- ONS, (2001), L'Algérie en quelques chiffres 2000, office national des statistiques, Alger.
- 17- ONS, (2009) , L'Algérie en quelques chiffres 2006-2008 .Alger.
- 18- ONS, (2013), ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013, Office national des statistiques, Alger.
- 19- ONS, (2015), ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2015, office national des Statistiques, Alger.
- 20- ONS, (2016), ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN AVRIL 2016, office national des statistiques, Alger.
- 21- ONS, (2018) ,ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2018, office national des Statistiques, Alger.
- 22- Ouadah-Bedidi, Zahia, (2016), Inégalites d'instruction hommes-femmes en Algérie :quand les écarts s'inversent, (5),7.
- 23- World-Bank, (2012), Rapport sur la gouvernance des universités en Algérie.